

Royaume du Maroc

Ministère de la Communication



المملكة المغربية
وزارة الاتصال

المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

bureau marocain du droit d'auteur

الرباط في 24 مارس 2016



بلاغ

حول اجتماع لجنة الحكامة والتتبع، لدى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي
باسم الحكومة، المكلفة بقطاع حقوق المؤلفين

ترأس السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة يوم الأربعاء 23 مارس 2016 بمقر المكتب المغربي لحقوق المؤلفين اجتماع خصص لدراسة مجموعة من النقاط تتعلق بتفقد المشاريع المتعلقة بتنزيل مخطط عمل المكتب وكذا بالتوقيع على قراراتين وزاريتين جديدين.

في كلمته التوجيهية بحضور السيد الكاتب العام لوزارة الاتصال وأعضاء لجنة الحكامة والسيدة مديرة الدراسات وتنمية وسائل الاتصال بالوزارة، أبرز السيد الوزير العمل الذي يقوم به المكتب في تطوير وتجويد خدماته لفائدة المبدعين والفنانين المنخرطين به والدور الذي تقوم به لجنة الحكامة والتتبع فيما يتعلق بدعم المبادرات الهادفة إلى إبراز عمل المكتب بتعاون وتنسيق مع الوزارة، كما أكد على أهمية النسخة الخاصة التي صدر قرار تطبيقها بالجريدة الرسمية في 17 مارس الجاري والمتضمن للائحة الدعامات التي يفرض عليها أداء حق المؤلف والتي ستوزع عائداتها على المبدعين وفناني الأداء ومنتجي الفيديوغرامات والفنوغرامات طبقا للقانون.

وأوضح السيد الوزير في كلمته على أنه تم توقيع اتفاقية مع مكتب خبرة سيعمل على إخضاع المكتب لمحاسبة مالية سنوية بهدف تدقيق الحسابات ووضع نظام معلوماتي لضبط الشفافية في المعلومات المتعلقة بالتوزيعات المرتبطة بالفنانين والمبدعين المنخرطين بالمكتب.

فيما يتعلق بالعلاقة مع الشركة الفرنسية للمبدعين والملحنين ومنتجي الموسيقى Sacem فقد أكد السيد الوزير على أن المكتب توصل بموافقتها على مراجعة الاتفاقية وأنه سيلتزم بأداء متأخرات الشركة المذكورة طبقا لجدولة تم التوافق فيها بين الطرفين.

الإدارة العامة : رقم 6 زقاق محمد الجزولي - حسان - الرباط - BP 35 . Adresse: n°6 rue Mohamed Jazouli, Hassan , Rabat. BP 35 .

☎ : (0537) 72 62 80- (0537) 72 62 81 : (0537) 72 27 07 // Email : bmda@menara.ma Web : www.bmdav.org

بعد ذلك قام السيد الوزير بالتوقيع على قرارين، الأول يتعلق بإحداث هيئة مديرية منتخبة من طرف جمعية عامة تتكون من المبدعين المنخرطين بالمكتب تناط بها مجموعة من المهام من بينها تحديد مخطط عمل المكتب ومتابعة عمليات تنفيذ المشاريع و خطط عمل المكتب مع إرساء آليات المراقبة الفعالة والدائمة، عملاً بمبدأ الشفافية الذي يقتضي إرساء آليات التتبع والمحاسبة. وقد تضمن هذا القرار ثلاث لجان في مجال مراقبة التوزيعات وتتبع عمليات الاستخلاص وكذا الانخراط بالمكتب والتوثيق كما تضمن القرار إنشاء صندوق خاص بالنسخة الخاصة التي ستعود بالفائدة على جميع المبدعين والفنانين المغاربة المنخرطين بالمكتب.

أما القرار الثاني فقد تعلق بملحق لعقد البرنامج المبرم بين الوزارة والمكتب برسم سنوات 2014 و 2016 والذي يقضي بالمصادقة على إرساء دعم اجتماعي لفائدة المبدعين والفنانين المنخرطين بالمكتب وكذا دعم للصندوق الاجتماعي للعاملين بالمكتب والذي حدد المبلغ الإجمالي المرصود له في مليون درهم سنوياً.

في ختام الاجتماع أكد السيد الوزير على أهمية هذين القرارين وخاصة القرار المتعلق بإحداث الهيئة المديرية للمكتب والطفرة النوعية التي سيعرفها مجال حقوق المؤلفين خلال الأشهر المقبلة.

